الآن هذا الغرض لم يحصل بصاحب لمجيئه في غير هذا المعنى الا ترى ان صاحبا قد يجيء بمعنى الرفيق كقولك مررت برجل صاحبك اى رفيقك فلما احتملت هذه الكلمة للوصف باسماء الاجناس والوصف اما نكرة او معرفة احتج الى اضافة الاجناس ولا يضاف الى المضمر والعلم لان كلا منهما معرفة وما يضاف اليهما يكون معرفة فلا يستقيم اذ ذاك وصف النكرة واما قولهم انما تعرف ذو الفضل من الناس ذوده فشاذ وانما جاز اضافتها الى المعرف باللام نحو مررت بعمرو ذى المال لانه كان نكرة في الاصل فكان اكم جنس فاجيز اضافتها اليه مع كونه معرفة اذ التعريف ما كان باقل احواله البتة موجودة فيه بخلاف العلم والمضمر وهو اذ ويثنى عند ان يكون الموصوف مثنى ويجمع عند ان يكون جمعا ويذكر اذا كان الموصوف مذكرا ويؤنث اذا كان الموصوف مؤنثا فيقال رجل ذو مال ورجلان ذوا مال في الرفع ورجلين ذوى مال في النصب والجر ورجال ذوو مال ورجال ذوى مال في الجر والنصب وامرأة ذات مال وامرأتان ذواتا مال في الرفع وامرأتين ذواتى مال في الجر والنصب ونساء ذوات مال في الرفع ونساء ذوات مال بالكسر في الجر والنصب كمسلمات فانها بالكسر فيهما واما التثنية والجمع فكمسلمات ومسلمون وكل صفة تتبع موصوفها تذكيرا وتانيثا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اى رفعا ونصبا وجرا بالنصب قاطبة على التعيين من قولهم تتبع موصوفها وقولهم اذا كانت الصفة فعلا اى للموصوف ظرف لقولهم تتبع اى الصفة تتبع الموصوف اذا كانت فعلا لها في جميع ما ذكر في المتن اذا الصفة لكونها على الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف هو زيد وجب ان يدخل عليها شيء يدخل على الموصوف من الافراد والتذكير والتانيث والجمع وغير ذلك مما في المتن لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا في حالة واحدة وشائعا ومخصوصا

ومخصوصا فيها واما حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف من حيث المعنى وجب ان ينصب عليها عامل الواحد فحيث يوافقه اليه في الاعراب لا محال لهذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف واذا كانت اى الصفة فعلا لسببه اى سبب الموصوف نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اى الصفة الكائنة فعلا لسببه تتبع اى الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب اى في الرفع والنصب والجر فحينئذ اى لا يتبع الصفة التي كانت فعلا لسببه الموصوف في غير هذه الاشياء لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعلت تابعة له من هذه الاشياء رعاية للفظ ولم يكن تابعة في البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها حكم الفعل لانها مسندة الى الظاهر بعدها فكما ان الفعل اذا اسند الى الظاهر بعده مفردا سواء كان المسند اليه الواقع بعد الفعل مفردا او مثنى او مجموعا على الصحيح فكذلك حال الصفة مع ما بعدها وكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان فاعله مذكرا او تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تذكيره وتانيثه اذا كان مؤنثا غير حقيقيا فكذلك حال الصفة بالنسبة الى ما بعدها فتقول مررت برجل قاعد غلامه ومررت برجل قاعد غلاماهما ومررت برجلين قاعد غلامهما وبامرأة قاعد ابوها بخلاف الخمسة السابقة فانها في الصفة ليست من جملة نسبتها الى ما بعدها فحكم برعاية المطابقة بينها فيما ومنع ان من عدم المطابقة بينهما في غير الخمسة السابقة قولنا قرية ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لمؤنث وما ذكر في الصفة من تبيين البدل فقال البدل على اربعة اوجه احدها بدل الكل من الكل ان كان مدلول البدل مدلول منه بمعنى ان كل صدق البدل على ما صدق عليه المبدل منه لان كان مدلول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)